ISSN-2032-2075 مجلة رسالة الحقوق
الإصدار 15 مايو / يونيو 2023
العدد الثالث

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية.

The role of civil society organization in achieving social justice.

بحث مشترك مقدم من قبل
المدرس الدكتور ضرغام رشيد نوري الشافعي/Dr.dergham@hilla-unc.iq
كلية الحلة الجامعة/ قسم القانون
الاستاذ الدكتور سامر مؤيد عبد اللطيف/E.mail: Samir_muayd@yahoo.com
كلية القانون / جامعة كربلاء

الخلاصة.

إذا كانت العدالة مطلبا انسانيا محورياً وغايةً ينشدها الافراد والجماعات على حدٍ سواءٍ، فان العدالة الاجتماعية بالذات، تحتل مكانةً سامية في سلم الاهتمامات الانسانية لما تتضمنه من غايات وابعادٍ تتصل برخاء المجتمع والمتطلبات الاساسية للعيش الكريم في كنفه، بعيدا عن أي متمايزات او تجاوزات. وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني بوصفها احدى الاليات الفاعلة في تجسير العلاقة بين السلطة والمجتمع من جانب وبين فئات هذا الاخير من جانب اخر، بما تحوزه هذه المنظمات من ادوات وامكانات وفعاليات متنوعة وشبكة واسعة من العلاقات التي تمكنها من بلوغ اهدافها التي تسير في ركاب ضمان العدالة الاجتماعية. على هذا الاساس برزت الحاجة الى تحليل مضامين العدالة الاجتماعية بوصفها قيمة مجتمعية سامية ومحاولة تثبيت حدودها ثم قياس ما يتوافر لمنظمات المجتمع المدني من امكانيات وما يعترض طريقها من معوقات في سبيل انجاز اهداف العدالة الاجتماعية ولاسيما ان هذه الامكانات والمعوقات تتباين في مداها وتأثيرها بفعل خضوعها لخصوصية الظروف السائدة في المجتمع الذي تعمل في كنفه وانماط تفاعل افراده سواء اكانوا حكاما ام محكومين مع تلك المنظمات من جانب ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب اخر. وفي سبيل إدراك الغاية المتقدمة بوصفها غاية للبحث بوجه عام سيتم اعتماد منهج التحليل الوظيفي بعد تقسيم البحث على ثلاث مطالب بالإضافة الى المقدمة والخاتمة. يتصدى المطلب الاول الى التعريف بمفاهيم المجتمع المدني والإطار البنيوي والوظيفي له، أما في المطلب الثاني سنوضح فيه مفهوم العدالة الاجتماعية، بينما يتحرى المطلب الثالث عن دور منظمات المجتمع المدني في مجال تامين العدالة الاجتماعية وما يعترض طريقها من معوقات.

الكلمات المفتاحية : المنظمات ، المجتمع ، المدني ، التحقيق ، العدالة ، الاجتماعية.

Abstract.

If justice is a lofty human demand and a goal which is sought by individuals and groups alike, the social justice in particular occupies a lofty position in the ladder of human concerns because of its goals and dimensions which is related to the prosperity of society and a decent living under its control away from distinctions, At this point, the role of civil society organizations emerges as one of the effective mechanisms In bridging the relationship between the authority and society on the one hand, and between the latter's categories on the other hand, with the tools, capabilities, various activities these organizations possess, and a wide network of relationships that enable them to achieve their goals, which are in the process of ensuring social justice. On this basis, the need arose to analyze the contents of social justice as a lofty societal value and to try to establish its limits, then to measure the capabilities available to civil society organizations and the obstacles that stand in their way in order to achieve the goals of social justice, especially that these capabilities and obstacles are vary in their extent and impact due to their subjection to the specificity of circumstances. Prevailing in the society in which it operates and the patterns of interaction of its members, whether they are rulers or ruled, with these organizations on the one hand, and the requirements for achieving social justice on the other hand .In order to realize the advanced goal as a research goal in general, the functional analysis approach will be adopted after dividing the research into two sections in addition to the introduction and conclusion. The first topic addresses the definition of the concepts of civil society in a demand and social justice in a second requirement, while the second topic investigates the role of civil society organizations in the field of securing social justice and the obstacles that stand in its way.

Key words: The role , civil ,society, organization , achieving, social, justice.

المقدمة.

منذ ظهور منظمات المجتمع المدني ارتبط دورها بتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى وإن اقتصرت في البدايات على البعد الخيري، لاسيما وان جوهر فكرة العدالة الاجتماعية كان يتركز دائما في تحسين حياة الفئات الأكثر فقرا وتهميشا. وعلى هذا الاساس كان مطلب العدالة الاجتماعية بمضامينها المتنوعة وما زال واحدا من أهم المطالب الإنسانية، الفردية والجماعية الأكثر تداولاً في أيديولوجيات الدول والنقاشات الرسمية والاكاديمية، وواحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي بل انها احدى الاركان المهمة لتحقيق شرعية أي نظام حكم. مع تطور الحياة الاجتماعية والدولة الحديثة، تطور اداء منظمات المجتمع المدني حتى غدت تباشر دورا كبيرا في ترسيخ وتفعيل متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية. ومع اقتران هذه الاخيرة بالعديد من التحديات الدولية والوطنية والتراكمات التاريخية والتعقيدات السياسية والاجتماعية، استدعى ذلك بالمقابل تطوير استراتيجية المجتمع المدني وأدواته لمجابهة هذه التحديات مستندا إلى الفرص التي وفرتها التوجهات الديمقراطية داخل الدولة الحديثة والتي جعلت من العدالة الاجتماعية مطلبا أساسيا، وحولت افراد المجتمع إلى فاعلين قادرين على التأثير في القرار السياسي لدولهم. من هذا المنطلق، اصبحت منظمات المجتمع المدني أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للجهود المبذولة في مجال تهيئة وترسيخ متطلبات العدالة الاجتماعية للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها. وبالنظر للأهمية الاستثنائية لمنظمات المجتمع المدني في مجال ترسيخ العدالة الاجتماعية من حقنا أن نتساءل عن حدود مفهومي منظمات المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية ومدى عمق الارتباط بينهما، ثم قياس ما يتوافر لمنظمات المجتمع المدني من امكانيات وما يعترض طريقها من معوقات في سبيل انجاز اهداف العدالة الاجتماعية، ولاسيما ان هذه الامكانات والمعوقات تتباين في مداها وتأثيرها بفعل خضوعها للظروف السائدة في المجتمع الذي تعمل في كنفه وانماط تفاعل افراده، سواء اكانوا حكاما ام محكومين مع تلك المنظمات من جانب ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب اخر . قطعت منظمات المجتمع المدني شوطاً تاريخياً ليس بالقصير أكسبها العديد من الصفات والخصائص البنيوية التي انعكست تباعا على الدور الذي مارسته في المجتمع عامةً وفي مجال بناء صرح العدالة الاجتماعية خاصةً. وهذا ما يدعونا الى ابراز أطار هذه المنظمات وما تتمتع به من خصائص بنيوية ووظيفية وبيان مفهوم العدالة الاجتماعية. وصولاً الى دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول/ الإطار البنيوي والوظيفي للمجتمع المدني .

من منطق الأمور، عند دراسة أي موضوع يجب أنْ تستهل بالتعريف بالشيء المقصود، وإلا فإن الدراسة في ذلك المجال ستكون قاصرة ولن تكون مكتملة ومترابطة، ولبلوغ هذا المقصد فالأمر بحاجة إلى تعريف منظمات المجتمع المدني. وعلى ضوء مجموعة من الأطروحات يمكن تعريف المجتمع المدني في إطار تأصيله الفلسفي والفكري بأنه " عبارة عن مجموعة من المؤسسات، التي تقع خارج شبكة سلطة الدولة، تتيح للقوى الاجتماعية العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والأيديولوجيا والسياسة أن تنظم نفسها بشكل حر بحيث تستطيع أن تلعب دورها في التطور الاجتماعية. وهو مفهوم يتجاوز مجرد التغيير السياسي".[1] ويعرف المجتمع المدني ايضاً بانه : تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الإرثية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته والتي ينظم إليها باختياره[2] . وقد عرف تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الأسكوا) المجتمع المدني بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف". وبناءً على ما تقدم، تضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما الى ذلك من مؤسسات أو تجمعات. ومن اهم أركان المجتمع المدني الأساسية هو التركيز على الفعل الإرادي الحر والطوعي، والتنظيم والاعتماد على الاخلاقيات والسلوك أو قبول الاختلاف بين الذات والآخر[3].

الفرع الأول/ بنية المجتمع المدني.

هناك مجموعة من السمات التي يتميز بها المجتمع المدني عن غيره من الهيئات والكيانات القانونية الأخرى، هذه السمات تمثل الخصائص المميزة لمؤسساته ويمكن إجمالها بالآتي[4]:

(1) الطوعية: وترتبط الطوعية بعنصر الإرادة الحرة للفرد واختياره في الانتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني، أما لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح فئة معينة من طبقات المجتمع، وهذا يعني أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها، وانطلاقا من إرادتهم الحرة، أو الطوعية، وبالتالي فهي غير مفروضة من قبل أي جهة، وتمارس نشاطاتها التي تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي[5].

(2) التنظيم: إن الحرية والتلقائية في تأسيس الجمعيات التي تندرج ضمن مفهوم المجتمع المدني، لا تعني العشوائية أو عدم الضبط، لأن وجود كل واحدة من هذه الجمعيات يخضع للقوانين السائدة والتي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية.

(3) الاستقلال: يقصد باستقلال المنظمة "أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها وفقاً لرؤية المسيطر[6] وتعد خاصية الاستقلال ، هي الأساس في تكوين مؤسسات المجتمع المدني سواء كان استقلالًا ماليًّا أم إداريًّا وتنظيمياً، وذلك من أجل ضمان ديمومتها ونجاحها في عملها[7].

(4) خدمة الصالح العام: إن أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني لابد أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع، أو بعض الفئات المستهدفة منه، كرعاية الأشخاص المعاقين، وحماية الطفولة، والاهتمام بقضايا المرأة والشباب، ومحاربة الأمية، والوقاية الصحية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وترسيخ مقومات الهوية الوطنية، وخلق فضاءات للتنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي، وغير ذلك من المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلالها في تنمية المجتمع والنهوض به، دون أن تكون الغاية من وراء ذلك هي الربح، أو المصلحة الذاتية للأعضاء.

(5) عدم السعي للوصول إلى السلطة: على الرغم من كون أنشطة وأهداف المجتمع المدني لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من خلال ذلك الى الوصول للسلطة، وبهذا يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي تسعى دائماً للوصول إلى سدة الحكم.

(6) عدم اللجوء إلى العنف: إذا كان من حق منظمات المجتمع المدني أن تقوم بالاحتجاج على السياسة التي تتبعها السلطة العامة في الدولة في مجال ما، أو في مواجهة إحدى الظواهر السلبية في المجتمع، فمن حقها أيضا ممارسة الضغوط لتحقيق فوائد ومكتسبات للشرائح الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها، بإتباع الوسائل السلمية، والمتمثلة برفع المطالب، وإبداء الملاحظات، والحوار مع الجهات المعنية، أو اللجوء إلى التظاهر السلمي إذا اقتضى الأمر. ولهذا لا يمكن ادراج المنظمات التي تستخدم العنف، وتمارس الإرهاب بأي شكل من الأشكال، ضمن المجتمع المدني، لأنها تجعل نفسها ضد أمن وسلامة واستقرار المجتمع، وبالتالي تكون ضد الأهداف النبيلة، والرسالة الحضارية التي يضعها المجتمع المدني على عاتقه[8].

الفرع الثاني/ وظائف المجتمع المدني.

لقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق دورها وهي:

(1) وظيفة تجميع المصالح [9].

من خلال مؤسسات المجتمع المدني، تتبلور مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه اعضاءها، وهذه المواقف تمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم. وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية واتحادات رجال الأعمال وسائر المنظمات الحقوقية. وبذلك يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب

تتضمن برامج متكاملة أو جزئية. وتكشف هذه البرامج المطلبية للأعضاء عن وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم لحمياتها. ومن خلال تحركهم لتنفيذها يكتسبون قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى. وهذه كلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله. وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة للممارسة الديمقراطية السياسية.

(2) وظيفة حسم وحل الصراعات[10]. يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل وتسهم في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم. وإذا كانت الديمقراطية بمفهوم الأجراء الذي عرضناه من قبل هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، فإن حل المنازعات بين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني بوسائل ودية هو أساس ممارسة الصراع سلميا بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية. وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني دورا هامًا في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.

(3) تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع[11].

تشكل أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية من حيث كونِها آلية مهمة في التنمية البشرية، وأداة شعبية مهمة يتم من خلالها إدارة الشؤون المحلية، وبالأخص عندما تتولى مهمة النهوض ورعاية الفئات المحرومة في المجتمع، أو التي تكون في أمس الحاجة إلى المساعدة، سواء كانت مساعدات مادية أو معنوية، كما وتساهم في تسليط الضوء على التجاوزات التي من الممكن أن تطال حقوق الإنسان، لذلك أصبح للمجتمع المدني دوراً مُهمًّا في التطور الاجتماعي والاقتصادي وتدعيم التنمية، من خلال المشاركة في إعداد برامج وخطط التنمية وتنفيذها.

(4) افراز قيادات جديدة[12].

يتطور المجتمع وتنضج حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار. ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه دائماً في حاجة لأعداد قيادات جديدة من الاجيال المتتالية. والمقصود بالقائد هنا: هو ذلك الانسان الذي يتمتع بنفوذ حقيقي على مجموعة من الأشخاص تثق فيه وتسعى إليه كلما واجهتهم مشكلة وتلتمس منه الحل أو تعرف منه على الأقل كيفية مواجهة هذه المشكلة، فتستجيب لنصائحه وتتحرك في الاتجاه الذي يحدده لها وتسير معه واثقة من قدرته على قيادتها نحو ما يحقق مصالحها. ثقة الجماهير في قائدها لا تأتى من فراغ ولكنها تتحقق عبر تجربة وممارسة. من هنا فإن الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في القائد لكي يكون جديرا بالقيادة هي، (الحركية والمعرفة العلمية والشعبية). ولا يختلف هذا كثيرا عن قولنا إن القيادة موهبة وعلم وفن، فضلاً عن ذلك، أن القائد الجيد ليس بكثرة عدد اتباعه ولكن بعدد القادة الذين يصنعهم. وتكوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية.. إلخ.

اذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي المنبع الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ورفد المجتمع بها. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسئوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يتخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداء من أعضاء المجالس المحلية إلى قيادات المجالس التشريعية وقيادات الأحزاب السياسية. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في التطور الديمقراطي للمجتمع وانضاجه من خلال ممارستها لوظيفة رفد القيادات.

(5) نشر ثقافة مدنية ديمقراطية[13].

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ارساء الثقافة المدنية في المجتمع، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون مع الالتزام بالشفافية. مما يترب على ذلك تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه

القيم هي قيم ديمقراطية. من هنا فإن اشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي الصحيح للمجتمع. حيث يستحيل بناء مجتمع مدنى دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل ايضاً، بناء مجتمع مدنى دون الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتنظيم، وبذلك فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية هو تطوير لمفهوم الديمقراطية ، ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي تبني اعضائها على هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية[14]. بعد أن وضحنا الإطار البنيوي والوظيفي للمجتمع المدني، لننتقل لإلقاء الضوء على مفهوم العدالة الاجتماعية، ودورها في ضمان الحقوق والحريات الأساسية لأفراد المجتمع.

المطلب الثاني/ مفهوم العدالة الاجتماعية.

اختلفت التعريفات المقدمة للعدالة الاجتماعية باختلاف زوايا ومنطلقات النظر اليها من جانب المعنيين بها، وكانت الظروف التي احاطت ولادة كل تعريف هي المحدد الاكبر في بناء ملامحه وغاياته، فعرفها البعض بأنها "التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب". كما عرفها البعض بأنها: "حالة مثالية يكون لأفراد المجتمع فيها نفس الحقوق الأساسية والالتزامات والمكاسب الاجتماعية[15]. وتُعرف العدالة الاجتماعية أيضاً بأنها: "تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية ومتكافئة لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته"[16] . وبذلك يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق وتحسين الاحوال المعيشية وتحقيق التكافل الاجتماعي وتوزيعات الدخول والثروات وضمان الحقوق للأجيال القادمة[17]. وللوصول الى مفهوم العدالة الاجتماعية لابد من بيان خصائصها واهدافها.

أولاً: خصائص العدالة الاجتماعية .

أن الخصائص التي تتمتع بها العدالة الاجتماعية هي ذات مفهوم عالمي، فلكل انسان على مستوى العالم الحق في التمتع بحقوقه، لهذا تمتاز بالعالمية وعدم التجزئة. وتتصف ايضاً بالفاعلية[18]، اذ أصبح اليوم موضوع حقوق الإنسان بشكل عام من أهم الموضوعات التي تجد اهتماماً متزايداً على المستويين الدولي والوطني، ويرجع سبب ذلك إلى الإنسان نفسه، فقد تم إقرار تلك الحقوق من أجله، ومن أجل صيانة كرامته وآدميته ووجوده الإنساني، كما أن لانتشار الأفكار الديمقراطية وما ينتج عنها من ثورات وتقدم في الفكر الاجتماعي والسياسي عند مختلف الأمم الأثر الكبير في تطور حقوق الإنسان. فلا معنى لوجود الإنسان مجردٌ عن حقوقه وحرياته، ولا معنى لهذه الحقوق وتلك الحريات، إذا بقيت حبيسة النصوص الدستورية[19]. لذلك يرى" جون رولز "، أن الوثيقة الدستورية باعتبارها العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة، يجب أن تتأسس على مبدأين اثنين هما:(تداول السلطة وتداول الثروة كمتلازمين لا ينفصلان). كما اعتبر رولز ايضاً، أن "الحرية "من المكونات الرئيسية للعدالة الاجتماعية، لأنها حق من الحقوق الأساسية للإنسان التي لا تتم العدالة الاجتماعية في غيابها، فلا عدالة اجتماعية بالمعنى الشامل إذا حرم أفراد المجتمع من الحرية[20]. وبناءً على هذا الرأي لا بد لنا من بيان مفهوم الحرية بشيْ من التفصيل. أن مفهوم الحرية هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، لذا لم يكن للحرية تعريف ثابت ومحدد، فقد نحى الكتاب والفقهاء إلى اتجاهات مختلفة في تحديده على الرغم من اتفاقهم على عناصر معينة فيها. وهذا ما يزيد في صعوبة الوصول الى نقطة توازن بين السلطة والحرية، حيث يمكن التمييز في هذا الصدد بين اتجاهين مختلفين[21]:

الاتجاه الأول:

يذهب أنصار هذا الاتجاه، إلى أن الحرية التي يتمتع بها الفرد في ظل نظام معين هي تلك الحريات التي يعترف بها ويحددها هذا النظام. ومن هذا الاتجاه الفيلسوف " جون لوك" الذي عرف الحرية بأنها: " الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين". وعرف الفيلسوف جان جاك روسو الحرية: "هي عبارة عن طاعة لإرادة عامة". ويضيف إلى ذلك بالقول " أن أحد المهام التي تقع على عاتق النظرية السياسية هي

أن تحسم الأمر بين مطالب الحرية والسلطة، وان تعين الحدود المناسبة ومن ثم فأن الإكراه القانوني هو ثمن يدفع مقابل الحريات الايجابية التي من هذا النوع لأننا نتنازل عن القليل فقط لنستعيد المزيد". وكذلك عرف الفقيه مونتسكيو الحرية بأنها " الحق فيما يسمح به القانون، والمواطن الذي يبيح لنفسه مالاً لا يبيحه القانون لن يتمتع بحريته" لان باقي المواطنين سيكون لهم القوة نفسها". لذا تبدو الحرية وفقا لوجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه وكأنها منحة من قبل السلطة لهذا يختلف ويتغير مفهومها باختلاف الأنظمة السياسية السائدة[22].

الاتجاه الثاني:

يرى أنصار هذا الاتجاه، أن الحرية تستمد من الطبيعة الإنسانية سواء اعترفت بها الأنظمة الوضعية أم لم تعترف. ومن هذا القبيل تعريف أندريه هوريو للحرية بأنها " سلطة على الذات قبل أن تكون سلطة على الآخرين، لأن الإنسان حر بفضل عقله سيد نفسه". ومن انصار هذا الاتجاه ايضاً الأستاذ ماجد راغب الحلو، اذ يجد بمفهوم الحرية: إمكانيات يتمتع بها الفرد بسبب طبيعته البشرية أو نظرا لعضويته في المجتمع"[23]. وكذلك الأستاذ زكريا إبراهيم، اذ يرى أن المقصود بالحرية هي: " الملكة الخاصة التي تميز الإنسان من حيث هو موجود عاقل، ويصدر أفعاله عن أرادته هو لاعن أية إرادة أخرى، لأن الحرية تعني انعدام القيد الخارجي"[24]. ولابد من الإشارة إلى اختلاف الفقه القانوني في مسالة التمييز بين اصطلاحي الحق والحرية. اذ ذهب البعض إلى أن الحق ما هو إلا حرية اعترف بها القانون، أي أن الحرية أوسع مدلولا من الحق. في حين ذهب آخرون إلى العكس من ذلك، وانتهوا إلى أن الحق أوسع مدلولا من الحرية. إلا أن الاتجاه الغالب في الفقه القانوني، يتجه إلى استخدام اصطلاحي الحق والحرية كمترادفين، تأسيساً على أن كلاهما يرد إلى طبيعة واحدة، وان التفرقة بينهما هي تفرقة شكلية بحته، لأن تمتع الفرد بحرية معينة يعني أن له الحق في ممارستها أو عدم ممارستها. ونحن بدورنا نؤيد هذا الاتجاه.

نستنتج مما تقدم، أن العدالة الاجتماعية تعنى العمل من أجل تحقيق الصالح العام ومواجهة الظلم وضمان الحقوق والحريات الأساسية لأفراد المجتمع. لذا يرى الكثير من المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية، أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، لأنها استحقاق أساسي له نابع من جدارته كإنسان وهي حقوق أساسية وجزء لا يتجزأ منها، وهذا ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومجموعة من المواثيق والاتفاقات الدولية كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات[25].

ثانياً: اهداف العدالة الاجتماعية .

(1) المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

في هذا الإطار ينبغي الإشارة الى نظرية " جون رولز" حول تطبيق العدالة الاجتماعية، حيث قدم طرحاً لأنواع المساواة التي يجب أن تُحقق داخل الدولة وهما المساواة الاقتصادية والاجتماعية، حيث قال أنه يجب أن يتم تنظيم العدالة الاجتماعية وتنسيقها على نحو يجعلها تُقدم للأفراد أكبر نفع ممكن، من خلال إتاحة إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة في إطار من المساواة المنصفة في الفرص[26].

(2) الضمان الاجتماعي.

يشمل الضمان الاجتماعي حق تقديم مساعدات مالية للأفراد الأكثر احتياجاً في المجتمع، أو الحصول على رعاية صحية جيدة لكل طبقات المجتمع، أو كفالة الأفراد الذين وُلدوا في طبقات فقيرة بتقديم لهم تعليم فعال وعمل لائق. والغاية من ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بينهم دون تمييز.

(3) التوزيع العادل للموارد .

مفاده هو التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال تنظيم الأجور وتحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر وإصلاح هيكل الأجور والدخول، بالإضافة الى، دعم الخدمات العامة وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. وكذلك الدعم السلعي لبعض المنتجات، من خلال توجيهه للفقراء باعتبار ذلك حقهم من موارد الدولة.

المطلب الثالث/ دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية ومعوقاته.

تمارس منظمات المجتمع المدني ادوارا متميزة في تكريس العدالة الاجتماعية في المجتمعات المختلفة وبدرجات تتباين بحسب مساحة الحرية المتاحة لها والدعم المتوافر لها والثقافة السائدة في مجتمعها ومستوى الرفاه الاقتصادي المتوافر للمجتمع الذي تعمل فيه، والغايات التي تنشدها وهذا يحيلنا الى تبيان ملامح هذا الدور المتميز، واستعراض اهم ما يعترضه من معوقات من خلال الفرعيين الآتيين:

الفرع الأول/ دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية.

تعددت أنماط وصور دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل آليات العدالة الاجتماعية وضمانها باختلاف العصور والمجتمعات، واليات عمل منظمات المجتمع المدني وغاياتها ومدى ايجابية تفاعل السلطة والمجتمع مع هذا الدور. وعلى الرغم من تنوع هذه الادوار واختلاف درجة تأثيرها في مجال العدالة الاجتماعية، الا انها لم تخرج عن نطاق المواقف الاتية:

(1) الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في تطوير الوعي المجتمعي.

يتطلب هذا الدور من منظمات المجتمع المدني البحث عن الحقائق وجمع المعلومات حول الواقع الاجتماعي وتحدياته وكذلك تحليل دقيق للنتائج عبر بحوث مجتمعية، والوصول بهذه البحوث لمستوى الوعي الشعبي، وعلى صعيد مواز وضعت هذه المنظمات دراساتها الاجتماعية ومقترحاتها للنهوض في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية في خدمة النخبة الحاكمة في سبيل تمكينها من الاطلاع على هذا الواقع من جانب ، والارتقاء بمستوى اداءها باتجاه تحقيق النهوض الشامل والعدالة الاجتماعية من جانب آخر، ولاسيما ان هكذا دراسات وبحوث تشكل مصادر ودعامات مهمة يمكن الافادة منها في صياغة التشريعات والسياسات للكشف عن تأثيراتها على العدالة الاجتماعية سلبا او إيجابا، وخلق معرفة عبر دراسات حول وجود التفاوت وعدم المساواة، ووضع مؤشر لتحديد الأسباب الجذرية لغياب العدالة الاجتماعية[27] . ومن الامثلة البارزة على دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الوعي الاجتماعية، ما قدمته منظمات المجتمع المدني السودانية في مجال تنمية الوعي الجماهيري بأساليب النجاة عند الكوارث والملمات وكذلك ما تبنته هذه المنظمات ابان حكم جعفر النميري من مبادرة (العون الذاتي) بهدف تطوير وعي ابناء الريف في مجال الاعتماد على الذات[28] .

(2) الدور الرقابي والتأثير في السياسات الحكومية .

يجب أن تؤثر منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة للدولة، من خلال استخدام آليات ضغط مختلفة من برامج وإجراء حملات إعلامية وتنظيم مظاهرات حاشدة وإصدار التقارير، وكتابة مقالات الرأي في وسائل الإعلام والاجتماع مع المسؤولين الحكوميين وتشكيل شراكات مع الوكالات الحكومية. من أجل الدفع باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. لأن مثل هكذا أنشطة تكون واسطة فاعلة بين الفرد والحكومة، التي عادة ما تكون منشغلة في الاهتمامات السياسية العليا والدولية والشؤون الاستراتيجية. فعبر هذه المكونات ينشط المجتمع المدني، ليكون مكملا للنظام العام في إطار نهج ديمقراطي. من خلال النقاش الحر ونشر الأفكار والرؤى، واقامة المؤتمرات والندوات العامة، فضلا عن طرح مشروعات التعاون الفكري في ممارسة الخلاف والتوافق وتقريب وجهات النظر، لتمكين الحكومة من اتخاذ القرارات الملائمة لجهة تحقيق وتامين متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا يعني ضمنا ان المجتمع المدني يؤدي واجبات مهمة في ضبط وتوازن الديمقراطيات بما يمتلكه من قدرة على التأثير على الحكومة وتحميلها المسؤولية. اذ لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني العمل بفاعلية كبيرة، إلا في الأماكن التي تضمن حرية الكلام والتجمع [29] . أما على الصعيد القانوني والقضائي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى مراقبة حسن تطبيق القوانين المختلفة في الدوائر القضائية ومفاصلها، وتوجه الإعلام نحو بيان المزايا والعيوب التي تعتري هذه القوانين مع وضع القوانين البديلة أو تعديلها، وإعداد برامج قانونية تبث عبر وسائل الإعلام تعمل على تثقيف المواطن قانونياً. وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بحملة مناهضة اتفاقية التجارة العالمية المعروفة wto بوصفها أحد الأمثلة البارزة على كيفية الحشد والتعبئة لمواجهة سياسات من شأنها الإضرار بالعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث قام مارتين كور أحد العاملين السابقين بالمنظمة بتأسيس منظمة focus on global south لمواجهة الاثار السلبية على دول

العالم الثالث للاتفاقيات التي تصدر عن هذه المنظمة، والتي اكتشفها من خلال وجودة داخل المنظمة. وقد استخدم ثلاث استراتيجيات أساسية.

الأولى التوعية بأضرار المنظمة: وذلك من خلال كتابته التي كانت تتم ترجمتها بشكل تطوعي من مجموعات مناهضة العولمة حول العالم. والثانية الضغط على المنظمة: عبر وفود رسمية من دول تبنت الأفكار التي طرحتها هذه الشبكة مثل الهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، كلاً في الموضوع الذي يخصه. والثالثة الضغط الخارجي: عبر التظاهر والوقفات في كل جولة من جولات المنظمة. وقد حققت هذه الحملة نجاحا كبيرا إلى حد أن البعض يطرح أنها واحدة من ثلاثة أسباب أساسية أوقفت عمل المنظمة.

(3) الدور التعبوي والمساهمة الفعلية في تحسين الظروف الحياتية للمواطنين.

يتحقق هذا المحتوى عبر صورتين: الاولى مباشرة، حيث اسهم المجتمع المدني في تجارب عديدة في دور تحقيق العدالة الاجتماعية عبر مشروعاته وحملاته في تحقيق قدر من التحسن في حياة المواطنين، وتتمثل جهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال بتعبئة الموارد البشرية وتحريك الركود في المجتمع وزيادة انتاجيته باقل التكاليف من خلال وضع الخطط التي تعالج مشكلة الفقر في دول العالم الثالث، ودعم النشاطات المختلفة من خلال توسيع قاعدة ونطاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق الوصول إلي جماعات جديدة [30]. وتتميز منظمات المجتمع المدني بإنشاء مؤسسات تقليدية ومن الأمثلة على ذلك، انشاء مؤسسات تقديم الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء وعلاج وترفيه ونشاط رياضي، وكذلك انشاء مراكز الاستقبال المفتوحة التي تقدم خدمات الإيواء للأفراد. ومثال ذلك ايضاً على مستوى المشروعات، تجربة بنك جرامين بإندونيسيا، الذي يركز على تسخير واستغلال قدرة الفقراء على الإبداع والتوظيف[31]. من الأمثلة على ذلك في العراق، نُلاحظ أن اغلب المنظمات غير الحكومية تهتم بمعالجة اثار الارهاب من خلال الاهتمام ومساعدة النازحين وايوائهم في مخيمات خاصه وتقديم الطعام وكل الاحتياجات الضرورية لهم. فضلاً عن قيام بعض منظمات المجتمع المدني بتنظيم تظاهرات وتنظيم وقفات احتجاجية ضد الإرهاب. بالإضافة الى ذلك، ان منظمات المجتمع المدني تؤمن بأن لأي مجتمع ركائز قوية لبناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومساعدة ابناء الشعب على تحقيق امانيهم وتطلعاتهم المشروعة من خلال التأثير الايجابي على السياسات العامة في المجالات التربوية والصحية وحقوق الانسان ودعم سياسة مكافحة الفساد وغير ذلك من المجالات[32].

الفرع الثاني/ معوقات منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية ·

يواجه عمل منظمات المجتمع المدني في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية معوقات وتحديات عدة، بعضها ينبع من طبيعة علاقاتها مع السلطة الحاكمة ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وبعضها ينبع من بنية المنظمة ذاتها واليات عملها. وهذا ما سنبينه من خلال الفقرتين:

(1) العلاقة مع الحكومات.

من المفترض ان تحظى المنظمة برعاية واهتمام السلطات الحكومية في الدولة التي تعمل فيها، بالنظر لما تقدمه من خدمات في مجال التنمية والتطوير الاجتماعي وما تزرعه من قيم تساعد في تطوير الوعي بحقوق الانسان وحرياته الاساسية، بيد ان ما تقدم لا يمنع امكانية توتر العلاقة بين هذا المنظمات والسلطات الحكومية ولاسيما في ظل الدول الاستبدادية والشمولية التي يتم التضييق فيها على حرية المشاركة والتعبير عن الراي ومصادرة أي فرصة لمنافسة سلطة الدولة من قبل أي قوة اخرى بضمنها قوى المجتمع المدني.اذ تنعدم الثقة بها وبأنشطتها،وتسلط عليها القوانين المقيدة للحريات مما يؤدي إلى ضعف أداء المنظمات وتحجيم مشاركتها الاجتماعية، بل لعل الأمر يصل في بعض الدول الاستبدادية الى حد إلغاء تسجيل تلك المنظمات. يُلاحظ أن كثير من الدول العربية اجازت قوانين محددة لا تخرج عن إطار تنظيم تلك المنظمات بشكل يجعلها تحت قبضة السلطة الحاكمة، على الرغم من تضمين دساتيرها نصوصاً تؤكد على خضوع السلطات الحاكمة في الدولة لإحكام الدستور وحماية وصيانة حقوق الإنسان وحرياته.

(2) قلة التمويل .

يعتبر التمويل أكثر الصعوبات التي تواجه المنظمات التطوعية والتي تعتمد على قاعدة محدودة الموارد المالية، وحتى في حال فرض امكانية تقديم الحكومة او الجهات الراعية الرسمية وغير الرسمية، التمويل لهذه المنظمات، فانه يكون مشروطاً في اغلب الاحيان، مما يترتب عليه أثار تضر المنظمة وتعوق استدامتها أو تلغي بعض خصائصها. وفي بعض الأحيان تطبق بعض المنظمات السياسات الحكومية رغم تعارضها مع فلسفتها واهدافه. وهذا قد يكون دافعاً لديمومة عمل المنظمة، ولكنه في نفس الوقت يكون معوقاً لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، نتيجة تحول المنظمة إلى تابع للسلطة، مما يفقدها القدرة على التوعية المجتمعة المؤثرة والمقبولة[33] .

الخاتمة.

1- عبر مفهوم المجتمع المدني عن نزوع الانسان.

2- الى العيش المتحضر المشترك الميال الى ابداء روح التسامح والتعاون مثلما عبر عن التطور الذي اصاب مشروع الدولة المعاصرة والتحول في سلطتها لصالح سلطة المجتمع .

3- ان الخصائص التي تميزت بها منظمات المجتمع المدني من الاستقلالية والتطوعية والسلمية والتنظيم هي التي اكسبت هذه المنظمات فاعليتها وقدرتها على التأثير في المجتمعات وعملية البناء الاجتماعي .

4- عبر مفهوم العدالة الاجتماعية عن وجهة او غاية انسانية قبل ان يكون مشروعا أيديولوجيا تملك ناصيته دولة ما وهذا ما جعله نقطة لقاء وهدفا مشتركا بين جميع الدول والشعوب على اختلاف توجهاتها وفلسفاتها .اي ان الانسانية قد تجاوزت حدود التقسيمات الأيديولوجية وافتراضات السيادة .

5- ان اقتراب منظمات المجتمع المدني من احتياجات المجتمع وتطلعاته جعلها تنخرط في مسار تحقيق العدالة الاجتماعية عبر عدة مسارات بل ان انطلاقة هذه المنظمات كانت من جانب ترسيخ العدالة الاجتماعية .

6- ان قدرة المنظمات على تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية مرهونة بفسحة الحرية وعمق الديمقراطية ودرجة الوعي السائد في الدولة.

7- تتباعد الشقة بين قدرة المنظمات على تامين العدالة الاجتماعية وبين مستوى الاهداف المفترضة في هذا الطريق كلما انخفض المستوى الاقتصادي والثقافي والديمقراطي للمجتمع .

الهوامش.

(1) صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، من منشورات طريق الشعب، سلسلة قضايا فكرية، بغداد، 2005، ص 30-33.

(2) أنظر نهاد محمد كمال يحيى حامد، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1970 – 1995. اطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)ـ دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية والمتابعة المتكاملة لها، الأمم المتحدة، نيويورك 2000، ص 35-37.

(4) هيثم الحلي الحسيني، المجتمع المدني وأثره في دولة الديمقراطية والمؤسسات، دراسة منشورة على موقع شبكة العراق الالكترونية.

(5) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد 203، 2013، ص 621.

(6) عبد الرحمن صوفي عثمان ومحمود عرفان ، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العُماني - الضرورات والمستلزمات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس، عُمان ، 2014، ص 74.

(7) خالد جاسم ابراهيم ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط ، 2013، ص 59 وما بعدها.

([8]) محمد غيلان، المجتمع المدني حججه ومفارقاته ومصائره ، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت ، 2004 ، ص 226
(9) عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، العدد ١٠١٣، شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤ على الموقع الإلكتروني : www.ahewar.org .
([10]) ولاء البحيري ، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الانسان (حالة الاردن) ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، العددان 40-41، السنة 2007 ، ص44.
([11]) مها دحام ، اهداف المجتمع المدني وخصائص ، دراسة منشورة على موقع سطور الالكتروني بتاريخ 19 كانون الثاني 2021 ، على الرابط : https://sotor.com /
(12) سارة ابراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة - العراق انموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، 2012 ، ص 26 .
([13]) ابو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب واخفاقنا، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2004، ص 25.
([14]) عبد الغفار شكر، مصدر سابق، ص 67.
([15]) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1982، ص 389.
([16]) محمد زكي ابو النصر، العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء، دار الفيروز بنها، ط 1، 2016، ص 236.
([17]) عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص54.
([18]) الاء احمد محمود ، فعالية التخطيط لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية في الحضر ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم ، 2019 ، ص 35-39 .
([19]) د. علي الشكري، مرجع سابق، ص191.
([20]) ابراهيم العيسوي ، من العدالة الاجتماعية الى التنمية الشاملة والمستدامة ، دراسة منشورة على موقع صحيفة الشروق الالكترونية ، الاثنين 8 اكتوبر 2012 ، على الرابط :
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdat
(21) عبد الوهاب محمد عبده خليل، الصراع بين السلطة والحرية، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2004، ص 46 - 47.
(22) كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار المعارف في الإسكندرية، 1987، ص 24 – 25.
(23) ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 385.
(24) زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، مكتبة مصر، القاهرة، 1971، ص 18. وينظر ايضاً، كريم يوسف كشاكش، مصدر سابق، ص 28-29.
([25]) محمد العمراوي ، العدالة الاجتماعية : مقاربة معرفية للمفهوم والابعاد ، مقال منشور على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ 25 فبراير 2015 ، على الرابط :
https://rawabetcenter.com/archives/4324
([26]) عبد الرحمن الحديدي، قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية تأصيل نظري، مصدر سابق ص 56
([27]) خالد جاسم ابراهيم، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم – جامعة الشرق الاوسط ، 2013 ، ص 50-51 .
([28]) محمد العجاتي، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجية الدفاع ومهام التطوير، دراسة منشورة على موقع منتدى البدائل العربي للدراسات ، على الموقع الإلكتروني الآتي:
http://www.afalebanon.org/ar/
([29]) منظمة هاري كار، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ، مطبعة زانا ، دهوك ، 2007 ، ص 35.
([30]) سارة جمال الدين محمد ، الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الابعاد الاقتصادية لظاهرة اطفال الشوارع ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، 2020 ، ص 330.
([31]) وهي منظمة للتمويل الصغير وتنمية المجتمع، بدأ البنك في بنجلاديش ويقوم بتقديم قروض صغيرة إلى الفقراء دون اشتراط ضمانات مالية، تم تأسيسه من قبل محمد يونس في سبتمبر 1983، ومنح جائزة نوبل للسلام لعام 2006.
([32]) محمد العجاتي ، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير ، مصدر سابق .
([33]) عبد الرحمن احمد أبو دوم ، دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعة، مجلة الآداب والعلوم ، العدد 17، 2013، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان ، ص 77 .

المصادر.

اولا / الكتب.

- د. ابو بلال عبد الله الحامد ، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب واخفاقنا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004 .
- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت، 1982.
- د. أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.
- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981-1993) ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الأمين للنشر، 1995.
- السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1424.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)ـ دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، الأمم المتحدة، نيويورك 2000م .
- ثروت بدوي، أحوال الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة دار النهضة العربية، 1970 .
- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1992.
- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، بالإشتراك مع دار الأمين للنشر، القاهرة، 1995 .
- د. صالح ياسر " بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية"، من منشورات، طريق الشعب، سلسلة " قضايا فكرية"، بغداد، 2005.
- عبد الحميد براهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997
- د. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- ماير، توماس، نيكول برايز، مستقبل الديمقراطية الاجتماعية، المطبعة الاقتصادية،عمان،2008.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج4، دار العلم للجميع، بيروت، د.
- محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، 1999 .
- د. محمد غيلان ، المجتمع المدني ، حججه ومفارقاته ومصائره ، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت ، 2004.
- محمد زكي ابو النصر: العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الاقصاء، ، دار الفيروز، بنها، الطبعة الأولى، 2016،
- منظمة هاريكار ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ، مطبعة زانا ، دهوك ، 2007 .

ثانيا / البحوث والدراسات.

- أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 27 ، العدد 3، السنة 2016.
- عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد 203 ، السنة 2013.
- عبد الرحمن صوفي عثمان ومحمود ومحمود عرفان ، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات) ، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس ، عمان ، السنة 2014 .
- ولاء البحيري ، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الانسان (حالة الاردن) ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، العددان 40-41، السنة 2007.

ثالثا / الرسائل والاطاريح الجامعية .

- الاء احمد محمود ، فعالية التخطيط لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية في الحضر ، رسالة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم ، 2019 .
- خالد جاسم ابراهيم ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط ، للعام 2013 ،

- سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2012.
- سارة جمال الدين محمد ، الدور التربوي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الابعاد الاقتصادية لظاهرة اطفال الشوارع ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة المنصورة ، 2020 .
- نهاد محمد كمال يحيى حامد، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1970 – 1995، اطروحة دكتوراه غير منشوره، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

رابعا/ مصادر الشبكة الدولية للمعلومات.

- ابراهيم العيسوي ، من العدالة الاجتماعية الى التنمية الشاملة والمستدامة ، دراسة منشورة على موقع صحيفة الشروق الالكترونية ، الاثنين 8 اكتوبر 2012 ، على الرابط : https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdat
- توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، دراسة منشورة على منتدى محتار الالكتروني ، بتاريخ 2007/11/1 على الرابط : https://www.mo7tar.com/
- رشاد قبيسي ، العدالة الاجتماعية لمجتمع متقدم، مقال منشور على موقع العربي الجديد ، بتاريخ 9 ابريل 2017، على الرابط : https://webcache.googleusercontent.com
- عبد الرحمن الحديدي ، قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية : تأصيل نظري ، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، 11ابريل 2019 ، على الرابط : https://democraticac.de/
- عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، العدد ١٠١٣(تشرين الثاني/ ٢٠٠٤ على الرابط : www.ahewar.org
- محمد العجاتي ، العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجية الدفاع ومهام التطوير ، دراسة منشورة على موقع منتدى البدائل العربي للدراسات ، على الرابط : http://www.afalebanon.org/ar/
- محمد العمراوي ، العدالة الاجتماعية : مقاربة معرفية للمفهوم والابعاد ، مقال منشور على موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ 25 فبراير 2015 ، على الرابط : https://rawabetcenter.com/archives/4324
- مها دحام ، اهداف المجتمع المدني وخصائص ، دراسة منشورة على موقع سطور الالكتروني بتاريخ 19 كانون الثاني 2021 ، على الرابط : https://sotor.com/
- هيثم الحلي الحسيني ، المجتمع المدني واثره في دولة الديمقراطية والمؤسسات ، دراسة منشورة على موقع شبكة العراق الالكترونية : https://iqeducational.com/